

احتمال استمرار تصنيفات الكويت بالانحدار في حال فشل الاستفادة من الصدمة

«الشال»: أزمة كورونا قد تكون بداية جوهريّة في جراحة كاملة للسياسات الاقتصادية

وكالات التصنيف الائتماني تهتم في تقاريرها بعملائها من المتعاملين مالياً وتجارياً مع البلاد

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أنه بتاريخ 2020/03/27، خفضت

وكالة ستاندرد اند بورز Standard Poor's التصنيف الائتماني السبادي للكويت من AA إلى AA-، ومبرراتها في هذا التخفيض يتطابق مع التحذيرات المتكررة التي توجه إلى الإدارة العامة في الكويت والتي تصب حول فشلها في الإصلاح المالي والاقتصادي. المشكلة أنه عندما يكون هناك متغير خارج قدرتك على التأثير فيه - كورونا على سبيل المثال وأسعار النفط مثال آخر- فأنت تخضع للإصابة بدون أن يكون لك قدرة على مواجهتها لأنك لم تقم بما يكفي من سياسات استباقية لتخفيف هذا الأثر. ولتأخذ مثلاً حجم نفقات الموازنة العامة كمعصر مهم لو تم منذ زمن بعيد محاولة السيطرة عليه، أو توجيهه باتجاه صحيح لدعم الأداء الاقتصادي العام في هذه الظروف القاهرة، لما حدث هذا الغرق وهذا الخوف الذي نراه اليوم، ولما خفضت وكالة التصنيف الائتماني تصنيف الكويت. ورغم الآثار الحالية بسبب كورونا وبسبب تأثير حرب أسعار النفط إلا أن وكالات التصنيف الائتماني لا تهتم كثيراً بالوضع العام المالي والاقتصادي للبلد بل تهتم في تقاريرها بعملائها من المتعاملين مالياً وتجارياً مع البلد.

وطالما أن هناك عجزاً كبيراً في الموازنة العامة ينزامن مع إصرار الكويت على الاستمرار على هذا النهج تجد الوكالة بحسبة رياضية أن الكويت يمكن أن تستهلك مذكراتها بزمّن أقصر بكثير مما كان متوقعاً أو ما يطلقون عليه هم بالمصداق اللالبي، لذلك قاموا حلالاً بتخفيض التصنيف الائتماني، كما تحذر منذ زمن بعيد أنه يفترض أن نقرأ هذه التحذيرات بشكل صحيح حتى نستلذذ منها، والآن أصبح علينا أن نأخذ ما نعلم دفع نسبة فوائد أعلى سواء في الاقتراض السبادي وهو ما تطالب به الحكومة منذ زمن، وكذلك القطاع الخاص أصبح عليه أن يدفع نسب فوائد أعلى نتيجة خفض هذا التصنيف وكان من الممكن اجتنابه لو اتبعنا سياسات اقتصادية ومالية حكيمة منذ زمن.

هذا لم يحدث ونحن ندفع الثمن الآن، بينما إذا استنفدنا من هذا التحذير اليوم وقمنا بما يفترض أن نقوم به فتعتقد أن وكالة التصنيف الائتماني سوف تعيد رفع التصنيف خصوصاً إذا تزامن ذلك مع بدايات السيطرة على انتشار وباء كورونا ومع وقف حرب أسعار النفط أو على الأقل دعم أسعار النفط بالحد من بعض العرض، فسيؤدي ذلك ومع أداء الاقتصاد العالمي إن تحسن - إلى وضع أفضل للبلد.

العلة، أنه في كل مرة تتعرض فيها الكويت لازمة ويمجرد ما أن ترتفع أسعار النفط مرة أخرى وتعود للارتقاء يعود معها الانقلات



البورصة تشهد أداء مختلماً

سيولة البورصة

ترتفع إلى 986.8

مليون دينار خلال

شهر مارس

بالسياسة المالية الى حد أسوء مما كان عليه بالسابق، نرجوا هذه المرة أن يكون تحذير الوكالة والتي ربما تتبعها الوكالات الأخرى، به ما يمكن أن نستفيد منه ولعل وعسى أن يدعم ويؤدي هذا الهلع الذي أصابنا من كورونا إلى بداية جوهريّة في جراحة كاملة للسياسات الاقتصادية شركة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 5.5% من قيمة

شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، 14 شركة من دون أي تداول. أما الشركات المدرجة على نحو 7.5% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات

شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، 14 شركة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 5.5% من قيمة

شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، 14 شركة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 5.5% من قيمة

شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، 14 شركة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 5.5% من قيمة

البيان	2019/12/31	2018/12/31	التغير
(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%
مجموع الإيرادات	4,873,228	4,467,545	9.2%
مجموع المصروفات	4,140,511	3,737,698	10.4%
مجموع حقل الملكية الخاصة بـ	731,828	729,024	0.4%
مجموع الإيرادات التشغيلية	158,686	150,927	5.1%
مجموع المصروفات التشغيلية	50,164	44,867	11.4%
المخصصات	108,462	39,390	175.4%
الفرق	0	2,900	-100.0%
معدل ربح الفرة	60	63,770	-99.9%
معدل ربح للفرد بـ	0	63,751	-100%

جدول يوضح مؤشرات البنك التجاري



الكويت تحتاج للاستفادة من تحذيرات وكالات التصنيف الائتماني

البنك التجاري يحقق 63.71 مليون دينار أرباحاً صافية خلال نتائج أعماله للسنة المنتهية 2019

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2019، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 60 ألف دينار كويتي، متخفضة بنحو 63.71 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 63.77 مليون دينار كويتي في عام 2018، ولم يحقق البنك أية أرباح خاصة بمساهميته خلال عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية إلى الارتفاع الكبير في حصة المخصصات بنحو 69.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 175.4% حيث بلغت نحو 108.46 مليون دينار كويتي، في حين بلغ الربح التشغيلي للبنك نحو 108.52 مليون دينار كويتي. ويعرض الرسم البياني التالي للتطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2019-2008):

وفي التفاصيل، ارتفعت حصة الإيرادات التشغيلية بنحو 7.8 دينار كويتي أي ما نسبته 5.1%، وصولاً إلى 158.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 150.9 مليون دينار كويتي في عام 2018. وتتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 3.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 97.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع 93.9 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً بند إيرادات تشغيل أخرى بنحو

81.90% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 9.50% من سيولته. وبلغ معدل تركّز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 5 شركات ضمنه على نحو 76.7% من سيولته.

السوق الرئيسي (156 شركة) وحظي بنحو 93.5 مليون دينار كويتي أو نحو 9.47% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 82.8% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 17.2% من سيولته، ولا يأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للارتقاء مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

نتائج البنك التجاري 2019 أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2019، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 60 ألف دينار كويتي، متخفضة بنحو 63.71 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 63.77 مليون دينار كويتي في عام 2018، ولم يحقق البنك أية أرباح خاصة بمساهميته خلال عام 2019. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية إلى الارتفاع الكبير في حصة المخصصات بنحو 69.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 175.4% حيث بلغت نحو 108.46 مليون دينار كويتي، في حين بلغ الربح التشغيلي للبنك نحو 108.52 مليون دينار كويتي. ويعرض الرسم البياني التالي للتطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2019-2008):

وفي التفاصيل، ارتفعت حصة الإيرادات التشغيلية بنحو 7.8 دينار كويتي أي ما نسبته 5.1%، وصولاً إلى 158.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 150.9 مليون دينار كويتي في عام 2018. وتتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 3.4 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 97.3 مليون دينار كويتي مقارنة مع 93.9 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً بند إيرادات تشغيل أخرى بنحو

الكويت يمكن أن تستهلك مدخراتها بزمّن أقصر بكثير مما كان متوقعاً

2.6 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 6.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.3 مليون دينار كويتي. وارتفعت حصة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية بنحو 5.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 11.8%، وصولاً إلى نحو 50.2 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 44.9 مليون دينار كويتي لعام 2018، نتيجة ارتفاع جميع البنود باستثناء بند مصروفات عمومية وإدارية الذي انخفض بنحو 2.5 مليون دينار كويتي.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.873 مليار دينار كويتي بارتفاع قيمته 405.7 مليون دينار كويتي ونسبته 9.1%، مقارنة بنحو 4.468 مليار دينار كويتي لعام 2018. وارتفع بند قروض وسلفيات للعملاء بنحو 13.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 0.6%، ليصل إلى نحو 2.267 مليار دينار كويتي (46.5%) من إجمالي الموجودات مقارنة بنحو 2.253 مليار دينار كويتي (50.4%) من إجمالي الموجودات في عام 2018، وبلغت نسبة قروض وسلفيات إلى بند الودائع والأرصدة نحو 60.5% مقارنة بنحو 46.4%، وارتفع أيضاً، بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بنحو 510 مليون دينار كويتي وبنسبة 137.7%، ليصل إلى نحو 880.4 مليون دينار كويتي (18.1% من إجمالي الموجودات) مقابل 370.4 مليون دينار كويتي (8.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 402.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 10.8%، للنصل إلى نحو 4.141 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.738 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 85%، مقارنة بنحو 83.7% في عام 2018. وأعلن البنك عن نيته عدم توزيع أرباح، وبلغت التوزيعات التقديرية 20 فلس كويتي للسهم في عام 2018 بالإضافة إلى توزيع 10% أسهم منحة، أي خفض البنك من معدلات توزيعاته.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 401.9 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 20.8 نقطة ونسبته 4.9% عن إقبال الأسبوع الماضي، وظل منخفضاً بنحو 151.3 نقطة أي ما يعادل 27.3% عن إقبال نهاية عام 2019.

جدول يوضح التغيرات الطارئة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث